الاستقرار الحالي يعتبر كافياً لتحقيق نمو بنسبة 2.5 في المئة بالأسعار الثابتة للسنة المالية الحالية

«الوطني»: تراجع المخاطر الاقتصادية في مصر وتحسن معتدل في النمو

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان مصير الأوضاع الاقتصادية في مصر مرة أخرى رهن الأوضاع السياسية غير المستقرة، وذلك بعد الأحداث التي طرأت في شهري يوليو وأغسطس، والتي شهدت مجيء حكومة جديدة. وقد ساهم الدعم الضخم من دول مجلس التعاون الذي بلغت قيمته 12 مليار دولار بتحقيق استقرار للجنيه. ونظرا لتحسن الأوضاع، فقد استطاع بنك مصر المركزي أن يخفض أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس مرتين منذ يوليو، ما أدى الى تراجع العجز المالي. وفي منظورنا، فإن الحكومة تقوم بتوفير الظروف المناسبة لإعادة الأمور الى طبيعتها وتحسين الوضع الاقتصادي في مصر.

ومضى: ومع استقرار الأمور وعدم وجود الحاجة الملحّة للتمويل على المدى القصير، فمن المرجح أن تقوم الحكومة باتّخاذ إجراءات إصلاحية مالية مناسبة. ومن المفترض أن تكون هذه الإجراءات كافية لتحقيق الاستقرار، بالإضافة الى وضع اللبنة الأساسية لتحقيق تحسن تدريجي مترقب، فيما أن عملية وضع الدستور الجديد وإجراء الانتخابات الرئاسية سوف تتم في الموعد المزعم خلال التسعة أو الإثنى عشر شهر المقبلين. ومن الجدير بالذكر أن السياحة والاستثمار الأجنبي يعتبران مكونين رئيسيين من المهم ملاحظة مؤشرات تحسنهما. ويعتبر الاستقرار الحالي للأوضاع كافيا لتحقيق نمو بنسبة 2.5 في المئة بالأسعار الثابتة في السنة المالية الحالية، وذلك قبل تحسنه إلى 3.0 في المئة في السنة المقبلة. ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم ليصل الى 7 في المئة و 5.5 في المئة للسنة المالية الحالية والمقبلة، بعد أن كان يبلغ ما يقارب 10 في المئة خلال السنة المالية 2012–2013، وذلك بفضل استقرار الجنيه.

وتابع: ويلاحظ أن المخاطر المرتبطة بالأمور المالية والعملة المصرية قد انحسرت بشكل كبير، وذلك نتيجة وجود دعم مالي كبير من دول مجلس التعاون وفرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال منذ بداية العام 2013. ولكننا نتوقع أن يعطي ذلك مصر فترة سنة واحدة تقريباً لتستجمع قواها. في الوقت نفسه، فقد تباطأ النمو بشكل ملحوظ في العام 2013، منحرفا عن مساره نحو التعافي طوال العام 2012. ونتوقع بأن يظل النمو ثابتا خلال السنة المالية هذه وعدم حدوث أي تحسن تدريجي قبل السنة المالية 2014–2015، شرط أن يستقر الوضع السياسي الجديد. وتظل المخاطر قائمة مع احتمال تغير الوضع الأمني الداخلي.

وواصل: وقد أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتباطؤ منذ بداية العام الحالي، ولاسيما في الربع الثاني من العام 2013 نتيجة سوء الوضع السياسي. وينعكس هذا الإنخفاض في مؤشر الإنتاج الذي انخفض بواقع 4.6 في المئة على أساس سنوي بالإضافة الى الإنخفاض في عدد السائحين في يونيو ويوليو مقارنة بعام مضى، والذي يظهر من خلال الإنخفاض في عدد غرف الفنادق المؤجرة بواقع 29 في المئة . ولم يتم نشر البيانات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2012–2013، ولكن من المتوقع أن تعكس نموا بواقع 2.2 في المئة كالعام الماضي.

وزاد: لقد تفاقمت الأحوال المالية سوءا في مصر وبالأخص خلال السنة الماضية، حيث ارتفع العجز ليصل الى 13.6 في المئة خلال العام المالي 2012–2013. ومن المقدر أن يكون الدين الحكومي قد وصل الى 95 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية السنة المالية 2012–2013. ويمثل الدين المحلي معظم نسبة الاقتراض وينتمي للقطاع المصرفي، ومن المتوقع أن يصل العجز المالي للحكومة لنسبة أعلى من 13 في المئة خلال السنة المالية 2013–2014، كما أن احتمال اتخاذ اجراءات إصلاحية لتقليل العجز محدودة حاليا. وعلى العكس من ذلك، فإن الحكومة تعد بتوفير حافز مالي، كما تقوم بتأخير استقطاع المعونات والأرباح العالية من الضرائب. وقد أشارت بأنها سوف تركز على انعاش الاقتصاد بتمويل من دول مجلس التعاون بمبلغ 3.2 مليار دولار كبداية لدفع عجلة الاستثمار الحكومي وتوفير فرص العمل.

لقد أوضحت الحكومة أنها لا تتطلع الى اتفاقية مع صندوق النقد الدولي ولن تقوم بتطبيق برنامج إصلاحي مماثل.، حيث سوف تقتصر الإجراءات الإصلاحية على تقديم نظام البطاقة الذكية الذي قد طال انتظاره، بالإضافة الى تحسين ضريبة القيمة المضافة بدلا من ضريبة المبيعات الحالية. ومن المتوقع أن تقلل البطاقة الذكية من عمليات الاحتيال ومن استهلاك الطاقة. لكن أثر ذلك سيكون محدودا نسبيا ولن يكون كافيا لضبط ميزانية مصر.

ويعزى ارتفاع الضغوطات على الوضع المالي في السنة المالية 2012–2013 إلى التكلفة المرتفعة لخدمة الدين العام والمعونات الحكومية، حيث ارتفعت مدفوعات الفوائد بواقع 41 في المئة إلى ما يشكل 8.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 6.8 في المئة في السنة المالية الماضية. في الوقت نفسه، فإن المعونات التي تعتبر الركيزة الأساسية للإصلاحات المالية قد سجلت نمواً بواقع 31 في المئة ، مشكلة 11.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 9.7 في المئة في السنة المالية الماضية.

لكن العجز الصغير في الحسابات الجارية وتوقف هروب رأس المال ووجود دعم مالي ضخم من دول مجلس التعاون كلها عوامل أدت إلى تحسن المركز المالي الخارجي لمصر. كما سجلت الاحتياطات الرسمية ارتفاعاً مرة أخرى لتصل الى 18.9 مليار دولار في أغسطس، ما يغطي فترة 4 أشهر من الواردات تقريبا.

وقد تحسن المركز المالي الخارجي نتيجة قرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال ووجود دعم كبير من دول مجلس التعاون. وقد تحسنت الحسابات الجارية، حيث سجلت انخفاضاً في العجز ليصل الى 2.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2012–2013 بعد أن كان 3.1 في المئة في السنة المالية 2011–2012. و يرجع هذا التحسن لانخفاض الواردات غير النفطية بواقع 4 في المئة . حيث أن الواردات النفطية قد شهدت نموا ضئيلا عن العامين الماضيين عند 6 في المئة . أما تحويلات العاملين في الخارج، فقد ارتفعت بواقع 3.8 في المئة فقط في السنة المالية 2012–2013، دون إحداث تغيير في العجز.

لقد تحسنت التدفقات المالية والرأسمالية خلال السنة المالية 2012–2013. حيث سجلت استثمارات المحافظ تدفقاً بقيمة 1.5 مليار دولار بعد خروج 5 مليارات دولار العام الماضي. وفيما تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الحساب المالي قد استفاد من الدعم المالي الكبير على شكل الإيداعات المباشرة بقيمة 4 مليارات دولار مع بنك مصر المركزي خلال السنة المالية 2012–2013.

وقد استقر الجنيه خلال الأسابيع الأخيرة بعد أن واجه انخفاضا كبيرا في بداية العام مرتفعا مقابل الدولار إلى 6.89. وقد خسر الجنيه المصري ما يقارب 12 في المئة من سعر صرفه مقابل الدولار الأميركي، وذلك بعد أن تبنى بنك مصر المركزي نظاما جديدا للعملات معلنا نهاية مساندته غير المشروطة للجنيه، ومقدما مزادا يقتصر على العملات الأجنبية.

وقد تسارع التضخم مرة أخرى في العام 2013 بعد تراجعه في العام 2012، وذلك نتيجة انخفاض الجنيه. حيث ارتفعت أسعار المستهلك بواقع 9.7 في المئة في أغسطس من العام الماضي. وقد تراجع التضخم في نوفمبر من العام 2012 قبل تسارعه خلال النصف الأول من العام 2013. و مع استقرار الجنيه، فإنه من المتوقع أن يتراجع التضخم في الأشهر المقبلة.

وقد انخفضت أسعار الأسهم مؤخرا على خلفية تحسن الأوضاع الداخلية. حيث ارتفعت عائدات أذون الخزينة المصرية السنوية لتصل الى 14 في المئة خلال يونيو، وقد وصلت لأقل مستوى لها منذ مستواها المنخفض في العام 2011، لتصل الى 10.95 في المئة في نهاية سبتمبر. وبينما تراجعت مقايضة العجز عن سداد الائتمان فإنها لا تزال مرتفعة عند 642 نقطة أساس، مقارنة بنهاية يونيو عند 843 نقطة أساس.

وعلى نحو غير مفاجئ، فقد جاء أداء سوق الأسهم المصرية ضعيفا مقابل الأسواق الإقليمية. وفيما ظل المؤشر الرئيسي «EGX30» ثابتا خلال العام 2013، عاد وارتفع قليلا بواقع 6.4 في المئة في يوليو وذلك نتيجة التفاؤل بشأن نظام الحكم الجديد، وبأنه سوف يهيئ بيئة أعمال مستقرة بعد الإنتهاء من فترة التغيير بحلول منتصف العام المقبل.

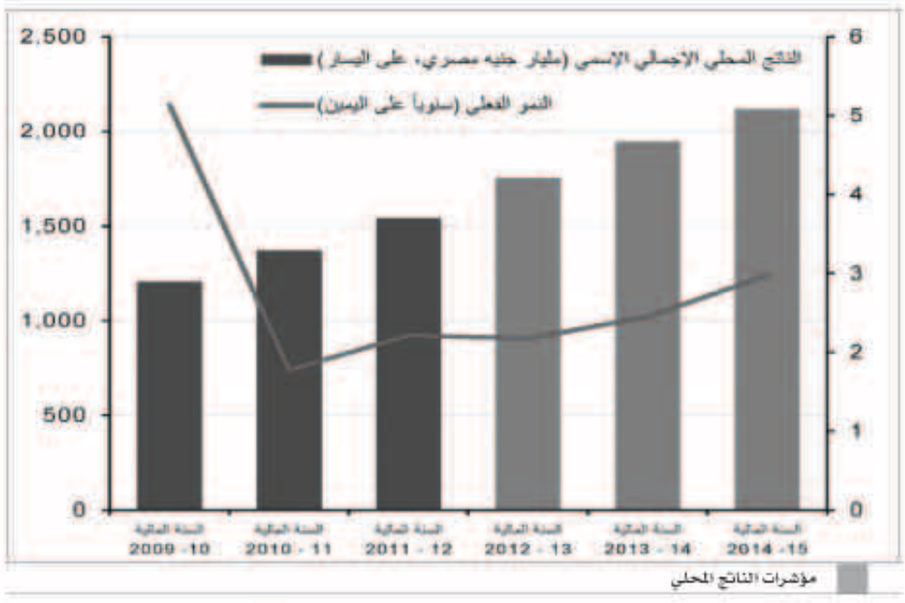

مؤشرات الناتج المحلي

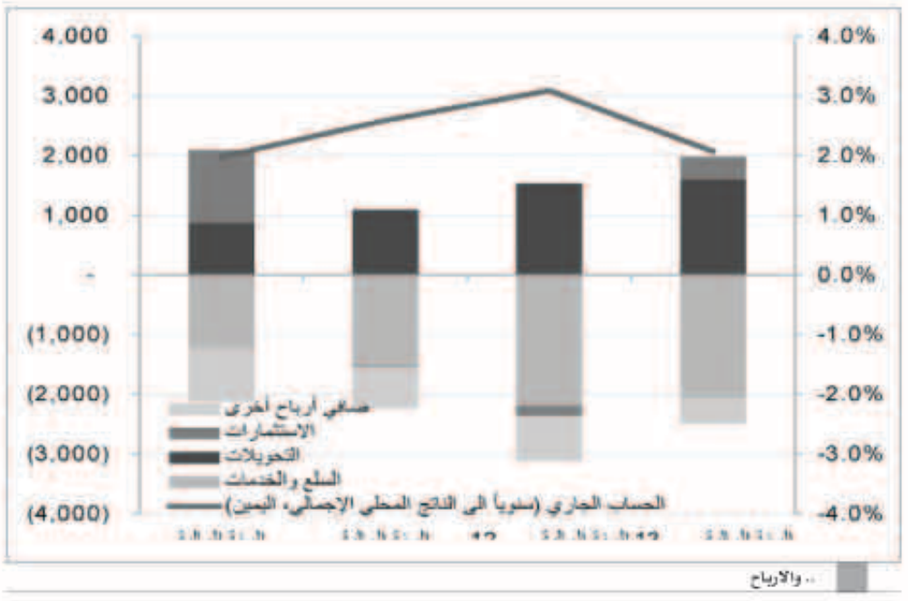

.. والأرباح

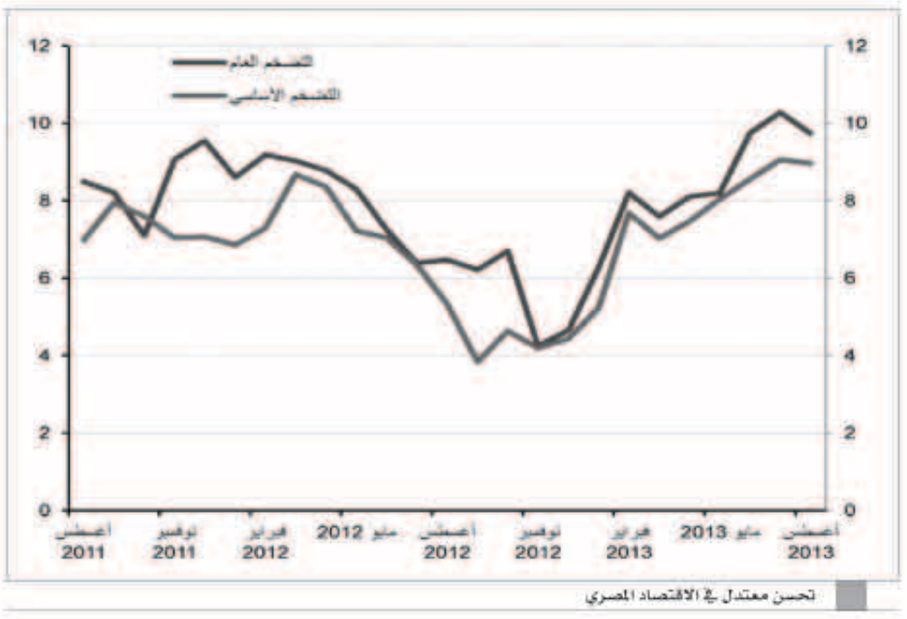

تحسن معتدل في الاقتصاد المصري

استخدام الفحم وصناعة الإسمنت

وزير الصناعة المصري: مرحلة ثانية لخطة تحفيز الاقتصاد المصري أوائل 2014

القاهرة – «رويترز»: قال وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري إن بلاده تعد لمرحلة ثانية من خطة تحفيز الاقتصاد أوائل 2014 ستكون بنحو 22.3 مليار جنيه «3.2 مليارات دولار» أو أكثر مضيفا أنه يسعى لنيل الموافقة على استخدام الفحم في صناعة الأسمنت والانتهاء من توزيع نحو 5.4 مليارات متر مربع على المستثمرين.

وقال الوزير منير فخري عبد النور إن خطة تحفيز الاقتصاد التي أعلن عنها نهاية أغسطس الماضي بالقيمة ذاتها ليست إلا دفعة أولى.

كانت الحكومة أعلنت في نهاية أغسطس آب عن خطة لتنشيط الاقتصاد بنحو 22.3 مليار جنيه توجه إلى بناء سكك حديدية وطرق وجسور و131 محطة لمعالجة مياه الشرب والصرف الصحي إلى جانب توسيع شبكة مترو الأنفاق بالقاهرة وتطوير شبكة المواصلات في المدينة وبناء مساكن.

وأضاف عبد النور في مقابلة مع رويترز أنه يسعى خلال فترة عمل الحكومة الحالية التي قد تنتهي في مارس آذار أو أبريل نيسان المقبل إلى نيل موافقة مجلس الوزراء على قرار استخدام الفحم والانتهاء من توزيع أراضي الاستثمار.

وتسعى الحكومة المؤقتة التي يدعمها الجيش لتحسين أوضاع المواطنين المتضررين من اضطرابات سياسية واقتصادية مستمرة منذ ما يزيد على عامين. ورغم العجز المتزايد في الميزانية تواجه الحكومة ضغوطا كبيرة لتجنب إجراءات تقشف لا تلقى تأييدا شعبيا.

وتعهدت السعودية والكويت والامارات بتقديم 12 مليار دولار لمصر في صورة قروض ومنح وشحنات وقود بعدما عزل الجيش الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي لجماعة الاخوان المسلمين في الثالث من يوليو تموز.

وقال عبد النور لرويترز إن الدفعة الأولى من خطة تنشيط الاقتصاد تتضمن ثلاثة مليارات جنيه لاستكمال المرافق في 36 منطقة صناعية في مصر.

وأضاف أن هناك مشروع قانون لدى رئيس الجمهورية الآن لتعديل موازنة الدولة لإضافة قيمة الدفعة الأولى من خطة التحفيز.

الطاقة

وقال عبد النور إنه يعمل على المساهمة في حل مشكلة الطاقة من خلال «استخدام الفحم والمخلفات الصلبة في صناعة الأسمنت وباقي الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ولكننا نجد معارضة من وزيرة البيئة.

«يمكننا توفير 450 مليون قدم يوميا من الغاز الطبيعي الذي يذهب للصناعات كثيفة الاستهلاك. . نحو 80 في المئة من صناعة الاسمنت في العالم تستخدم الفحم وهناك معالجات لتفادي كل الاثار السلبية. . أتوقع على الأقل أن نحصل على موافقة مجلس الوزراء على استخدام الفحم قبل رحيل الحكومة الحالية. . المصانع موافقة على التحول وتحمل التكاليف.»

ورفعت مصر أسعار الطاقة للمصانع كثيفة الاستهلاك أكثر من مرة خلال السنوات القليلة الماضية حتى بلغت الأسعار في فبراير شباط 1500 جنيه لطن المازوت وستة دولارات للمليون وحدة حرارية من الغاز الطبيعي لمصانع الأسمنت والطوب ونحو أربعة دولارات للمليون وحدة حرارية من الغاز لمصانع الحديد والصلب.

وقال عبد النور «الطاقة المتوفرة حاليا غير كافية للوفاء بطلب المصريين سواء الاحتياجات الصناعية أو احتياجات القطاع العائلي. . مصر تواجه أزمة طاقة. . مصر تدعم الطاقة بمبلغ يصل إلى 140 مليار جنيه وهذا عبء ثقيل جدا على الموازنة المصرية لا يمكن تحمله.»

منير فخري

وأضاف «علينا الاستفادة من الفحم في إنتاج الأسمنت على وجه الخصوص واستخدام المخلفات الصلبة وفي مرحلة ما الطاقة الذرية.

«هذه الحكومة قوية. ستتخذ الخطوات الأولى نحو خفض فاتورة الدعم أخذا في الاعتبار أن الدعم لن ينتهي تماما.»

وتعمل مصر على ترشيد دعم الطاقة من خلال توزيع البنزين والسولار واسطوانات الغاز بالبطاقات الذكية لخفض تكلفة الدعم الذي يلتهم نحو ربع الموازنة العامة.

وقال وزير الصناعة لرويترز «نتحدث مع المنتجين من خلال اتحاد الصناعات أو من خلال مجالس المناطق الصناعية. . هم يعرفون المشكلة ويقترحون كيفية معالجتها والمراحل الواجب قطعها. . لدينا خطط مختلفة.

«سوف نتخذ الخطوات الأولى لخفض فاتورة الدعم. . سوف نمهد الطريق للحكومات المقبلة للاستمرار في حل مشكلة الموازنة في مصر. . إذا كنا نعالج مشكلة الدعم هذا يعني أننا سنخفض الدعم ونتيجة ذلك الأسعار سوف ترتفع.»

مجمعات صناعية جديدة

وقال عبد النور إن وزارته طرحت 1692 قطعة أرض في عشر مدن صناعية بتكلفة استثمارية إجمالية تقترب من 50 مليار جنيه لخلق نحو 70 الف فرصة عمل وتقدم إليها حتى الآن نحو سبعة آلاف مستثمر.

وأضاف أن الحكومة وافقت على «تعديل قانون الصناعة حتى يتيح لنا أن نتصرف في الأراضي الصناعية خارج نظام المزايدات والمناقصات. القانون موجود الآن في رئاسة الجمهورية. .. تنتظر صدور القانون حتى نعمل على تسعير الأرض وتخصيصها وتوزيعها.»

والمدن الصناعية التي ستباع فيها الأراضي للمستثمرين هي مدينة السادات والعاشر من رمضان وبرج العرب الجديدة وبدر والصالحية الجديدة وبني سويف الجديدة والنوبارية وأسيوط الجديدة وسوهاج الجديدة وشمال خليج السويس.

وقال إن الحكومة الحالية برئاسة حازم الببلاوي تعمل على «بناء 22 مجمعا صناعيا جديدا في مصر في 20 محافظة بتكلفة 937 مليون جنيه على أن يتم الانتهاء منها خلال فترة بين ستة إلى تسعة أشهر.»

المصانع المغلقة

وقال وزير الصناعة المصري إن هناك 826 مصنعا مغلقا منذ ثورة 25 يناير وقد يصل الرقم إلى 900 مصنع لكنه لن يزيد على ذلك مؤكدا أن «84 في المئة من هذه المصانع أغلقت بسبب مشاكل مالية.

«نحاول التوسط مع البنوك ومركز تحديث الصناعة لحل مشاكل هذه الشركات بعد دراسة ملفاتها بالكامل.»

وأضاف «الوضع الاقتصادي فيه مشكلة لأن الطلب أقل. . الحل الحقيقي لهذه المصانع هو إعادة عجلة الانتاج للدوران من جديد في البلد. . السياسات الاقتصادية التي تنتهجهاالحكومة الآن تسير في الاتجاه الصحيح وهي سياسات توسعية في زيادة الطلب الكلي.»

وأظهر استطلاع أجرته رويترز أول أكتوبر تشرين الأول أن الاقتصاد المصري سينمو 2.6 في المئة فقط في السنة المالية التي تنتهي في يونيو حزيران 2014 بانخفاض كبير عن المعدل المستهدف للحكومة والبالغ 3.5 في المئة.

وهذه هي المرة الثانية خلال خمسة أشهر التي يخفض فيها الاقتصاديون توقعاتهم الأمر الذي ينبئ بنمو أبطأ بكثير من المعدل اللازم لخلق فرص عمل للشبان.

الصادرات والدعم

وقال عبد النور إن صادرات مصر زادت 13 في المئة في التسعة أشهر الأولى من 2013 إلى 112.358 مليار جنيه.

وأضاف «كنا نستهدف صادرات بقيمة 145 مليار جنيه خلال 2013 ولكننا قد نتجاوزها إلى 150 مليار جنيه بنهاية العام.»

وقال عن دعم الصادرات إن إجمالي قيمة الدعم في السنة المالية 2013–2014 يبلغ 3.1 مليار جنيه «لكنه غير كاف. نتحدث الآن مع رئيس الوزراء ووزير المالية لزيادته. . لو زاد من ثلاثة مليارات إلى خمسة مليارات جنيه يكون ممتازا.

مصر الأولى عالمياً فى استيراد القمح يليها العراق

كشف السفير محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن مصر تعد أول دولة فى العالم تستورد القمح تليها العراق.

أشار الربيع خلال اجتماع اللجنة الفنية لآلية تنمية الاستثمار والتجارة إلى زيادة الفجوة الغذائية لمصر والدول العربية والتى وصلت إلى 35 مليار دولار طبقا لتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية موضحا أن 90 في المئة من السلع الغذائية وغيرها من الصناعات الوسيطة تقوم المنطقة باستيرادها من الخارج.

طالب باهمية تحقيق التكامل الاقتصادى والتوجه نحو إنتاج السلع التى تحتاجها الدول بصورة تكاملية وليست تنافسية حتى يتم انتشال المنطقة من فاتورة الاستيراد العالية.. وفقا لصحيفة روزا اليوسف.

أشار إلى أنه سيتم عقد اجتماع فى دبى عام 2015 لمناقشة خطوات الانتقال من منطقة التجارة الحرة العربية الى نظام الاتحاد الجمركى العربى الموحد الذى يساهم فى زيادة التجارة العربية البينية طبقا لما تم تأكيده فى القمة العربية بالكويت عام 2009 حيث تم تحديد 2010 لبدء المفاوضات الخاصة بالانتقال بالاتحاد الجمركى والانتهاء من تلك المفاوضات واتمام عملية النقل 2015.

من جانبه قال الدكتور على زهرة رئيس الاجتماع: إن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المغذية تمثل ضرورة مهمة مشيرا إلى أن الصندوق الخاص بتمويل تلك القرارات الذى تم تشكيله خلال مؤتمر القمة الاقتصادية بالكويت برأسمال 2 مليار دولار بدأ تفعيل أعماله حيث حصل القطاع الخاص المصرى على تمويل مشروعات بحوالى 200 مليون دولار كما حصلت تونس على مشروعات بقيمة 126 مليون دولار.

جوائز «سيتي سكيب» للأسواق الناشئة تكرم 12 مشروعا عقاريا بارزا

فاز12 مشروعا عقاريا ريياديا ضمن جوائز « سيتي سكيب للأسواق الناشئة » للعام 2013 وتم اختيارهم من بين 27 مرشحا نهائيا من 11 دولة. .وذلك خلال حفل جوائز تلاه حفل استقبال أقيم في فندق « جي دبليو ماريوت ماركيز دبي » الليلة الماضية.

وفاز بجائزة أفضل مشروع تجاري ومختلط قائم « ون إيه آي إيه فاينانشال سنتر» في الصين وفازت شركة «كواسار اسطنبول» عن فئة أفضل مشروع تجاري ومختلط مستقبلي وفندق «إنديغو» في هونغ كونغ عن أفضل مشروع قائم للترفيه والسياحة وفندق أحياء عمان في الأردن لأفضل مشروع مستقبلي للترفيه والسياحة.

أما الفائزون من دول الخليج العربية فمن بينهم شركة التطوير والاستثمار السياحي في أبوظبي عن مشروع متحف اللوفر باريس والذي فاز بجائزة أفضل مشروع ثقافي واجتماعي مستقبلي.. بينما حاز مشروعان في المنطقة على جائزتي الاستدامة وهما مقر شركة «سيمنز» الشرق الأوسط في مدينة مصدر في أبوظبي و حصل على لقب أفضل مشروع قائم مستدام بينما حاز مشروع مشيرب وسط مدينة الدوحة على جائزة أفضل مشروع مستقبلي مستدام.

وتضمنت المشروعات الفائزة كلا من المعهد الوطني لتصميم الأزياء في الهند عن أفضل مشروع ثقافي واجتماعي قائم ومشروع مؤسسة قطر لسكن الطلاب والطالبات الحائز على لقب أفضل مشروع سكني قائم و «ويندتشانتس» عن أفضل مشروع سكني مستقبلي ومركز التسوق «اكباتي» عن أفضل مشروع تجاري قائم و مشروع «أولمبيا 66» لشركة «هانغ لونغ» العقارية عن أفضل مشروع تجاري مستقبلي.

وتعتبر جوائز سيتي سكيب للأسواق الناشئة والتي تقام برعاية فلاش العقارية إحدى الفعاليات التي تقام على هامش معرض سيتي سكيب غلوبال الذي يختتم فعالياته اليوم في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض.

وقال ووتر مولمان مدير معرض سيتي سكيب غلوبال في تصريح له بهذه المناسبة إن جوائز سيتي سكيب للأسواق الناشئة استقطبت هذا العام حوالي283 ترشيحا من مختلف أنحاء العالم.. مشيرا إلى أنه تم اختيار 27 ترشيحا نهائيا منها للتحكيم هذا الأسبوع اتسمت جميعها بالجودة والتميز.